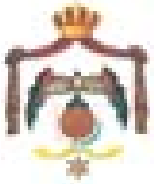

وزارة المالية

دائرة الموازنة العامة

خطاب مشروع قانون الموازنة العامة
ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية
للسنة المالية 2019

وزير المالية

د.عزالدين كناكرية

عمان

4 كانون اول 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ارجو أن أتقدم لمجلسكم الكريم باسم الحكومة بمشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2019 ليعكسا الخطوط الرئيسية لسياسة الحكومة المالية وتوجهاتها مهتدية بالتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب التكليف السامي التي رسمت معالم الطريق الذي ستخطه الحكومة في خدمتها لابناء الوطن الغالي، متضمنة المبادئ والمرتكزات التي ستستند اليها في مسيرتها لتحقيق هذه الاهداف ضمن مشروع النهضة الوطني. مؤكداً على ان الحكومة مستمرة بالنهج القائم على التعاون والحوار البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية – وفقاً لتوجيهات صاحب الجلالة الهاشمية– لمراجعة الانجازات ولتحديد مواطن الضعف، لنتمكن من خلالها جميعاً من استشراف المستقبل ومواجهة التحديات.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد جاء اعداد مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2019 منسجماً مع ثوابت السياسة المالية الرامية إلى تحسين فرص النمو الاقتصادي مع مراعاة تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات وتخفيض عجز الموازنة العامة من خلال تحسين كفاءة تحصيل الايرادات المحلية وضبط الانفاق العام، وتحسين نوعيته. ومترجما للخطط والبرامج المنوي القيام بها وفقاً لاولويات برنامج عمل الحكومة والبرامج التنموية للمحافظات وبما يفضي الى تحسين مستوى معيشة المواطنين وتوزيع منافع التنمية على كافة محافظات المملكة.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد عانى اقتصادنا الوطني من حالة التباطؤ في النمو متأثراً بالتطورات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الاخيرة والتي كان لها انعكاسات سلبية على اقتصادنا الوطني.

حيث تشير البيانات الاولية الى ان النمو الاقتصادي الحقيقي لهذا العام سيبلغ حوالي 2.0%، ليرتفع في عام 2019 الى 2.3% الا ان الخطط الحكومية الهادفة الى تحفيز النمو الاقتصادي تتطلب منا العمل على تسريع وتيرة تطبيق الإصلاحات الهيكلية، وادارة الاقتصاد على اساس ندرة الموارد المالية المتاحة وارتفاع كلفة التمويل مما يتطلب مراعاة تحديد الاولويات بمنتهى العناية والحرص وتبني الاجراءات والقرارات الهادفة لتحسين الايرادات وتطوير وسائل تحصيلها مع مراعاة العدالة الاجتماعية في ذلك وتشديد الرقابة على الانفاق العام، والتأكيد على ان مفهومنا للنمو لا بد ان يستند الى معالجة الاختلالات الهيكلية ضمن بيئة اقتصادية تتسم بالاستقرار المالي والنقدي.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان احد اهم العقبات التي تشكل قيدا ومحددا على السياسات الاقتصادية والمالية وتؤثر على فاعليتها في تعزيز مسيرة التنمية هو استمرار ارتفاع مستويات الدين العام .

وعليه، فأن تخفيض نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وتخفيف اعباء خدمته السنوية يعتبر احد اهم الاهداف التي ستساهم بشكل فاعل

في تحسين ملاءة الاردن الائتمانية وتعزيز مكانته الاستثمارية في الاسواق المالية الاقليمية والدولية.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان الاقتصاد الاردني والحمد لله ما زال بخير وقادر على النمو رغم التحديات التي واجهته والضغوط التي يتعرض لها جراء ارتفاع عجز الموازنة والدين العام. وقد تمكن الاردن من التكيف مع الاحداث وابقاء التأثيرات السلبية قدر الامكان عند حدودها المحتملة، والحفاظ على عجلة البناء والنمو .

وفي هذا الخصوص، فقد تضمن التقرير الاخير لوكالة ستاندرد اند بورز تثبيت التصنيف الائتماني للأردن عند (+B) ومنحت الاقتصاد الأردني نظرة مستقبلية مستقرة، في ضوء تمكن الحكومة من المحافظة على استقرار مستوى الدين الى الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة الى الاستمرار في تبني الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي من شأنها الحفاظ على استقرار بيئة الاقتصاد الكلي والتوقع باستمرار تمويل المانحين لدعم المالية العامة.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان التطور والتحسن لا يقف عند لغة الارقام والبيانات بل انه يتعدى ذلك الى اعادة النظر في التشريعات والسياسات والمنهجيات والقدرة على بلورتها بما يمكن من التعامل مع المتغيرات التي نعيشها. لذلك فان الحكومة تنظر الى الموازنة العامة بانها اداة لتحقيق الاهداف المرجوة، وحلقة وصل بين الانجازات المتراكمة والطموحات المستقبلية التي نسعى ونطمح لتحقيقها. وقد جاء اسلوب اعداد الموازنة العامة لعام 2019 ليتوافق مع متطلبات المرحلة الراهنة من خلال تحديد اولويات الانفاق ورصد المخصصات المالية للمشاريع ذات الاولوية الوطنية.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

ان جملة الظروف والمستجدات الخارجية والداخلية وانعكاساتها الاجتماعية حدت بالحكومة بان تعمل على اعداد برنامج عمل للعامين القادمين ضمن اطار مشروع النهضة الوطني، عماده المواطن الاردني. حيث تم تحديد الأولويات الحكومية التي لها انعكاس مباشر على حياة المواطنين وترجمة الأولويات إلى إجراءات ومشاريع ومبادرات محددة وواضحة سيتم تنفيذها ضمن الموارد المالية والإمكانات المتاحة.

وحتى يكون البرنامج واقعيا وقابلا للتطبيق، قامت الحكومة بوضع التقديرات المالية للموازنة العامة وإدراج الأولويات الوطنية ضمن المشاريع والبرامج التي تقوم بها الوزارات والمؤسسات الحكومية، وتضمينها في وثيقة الموازنة العامة. بحيث تكون خاضعة للمراجعة والحوار من خلال الشراكة الحقيقية والتكامل مع جميع اطياف الوطن العزيز.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وفيما يتعلق بالتطورات المالية العامة التي شهدتها المملكة خلال عام 2018 فكانت على النحو التالي :

- وفقاً لأرقام إعادة التقدير، وعلى الرغم من ارتفاع الايرادات العامة في عام 2018 بنسبة 6.3% عن مستواها في عام 2017، والتي جاءت محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بنسبة 3.8% ونمو المنح الخارجية بنحو 29.3%، الا انها كانت اقل من الايرادات التي تم تقديرها لعام 2018 نتيجة عدة عوامل ابرزها تواضع النمو الاقتصادي.

- كما سجلت النفقات العامة ارتفاعا بنسبة 6.5% عن مستواها في عام 2017 وذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 8.0% وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 3.8% عن مستواها في عام 2017.
- وكمحصلة لذلك يتوقع أن يبلغ العجز بعد المنح في عام 2018 ما نسبته 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 2.6% في عام 2017، وبلوغ إجمالي الدين العام في نحو 28.4 مليار دينار أو ما نسبته 94.5% من الناتج المحلي الاجمالي.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

جاءت توجهات مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2019 على النحو التالي:

1. تنفيذ أولويات برنامج عمل الحكومة خلال العامين المقبلين والتي تمثل الخطوة الأولى على طريق مشروع النهضة الوطني الذي تهدف من خلاله الحكومة الى توظيف طاقات الأردنيين، وتلبية طموحاتهم نحو المستقبل الأفضل.
2. تفعيل اقامة المشاريع الرأسمالية التنموية من خلال تعديل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تسهيل الاجراءات والاسراع في انجاز دراسات الجدوى الاقتصادية للمشـــاريع المقترحة لتخفيف الاعباء المالية على الخزينة

العامة في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة والتركيز على مشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) وبما يسهم في تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق عملية التنمية المستدامة.

3. توسيع شبكة الأمان الاجتماعي لتشمل عدداً أكبر من الأسر المستحقة ضمن أسس تحقق العدالة الاجتماعية بما يمكن من الوصول إلى الفئات الأشد فقراً من خلال زيادة عدد المنتفعين من الاسر العفيفة العاملة من خدمات صندوق المعونة الوطنية خلال السنوات 2019- 2021، ضمن خطة متكاملة تتضمن تطوير آليات الاستهداف والوصول إلى الأسر الفقيرة والشرائح المستحقة.

4. تعزيز نهج اللامركزية ومعالجة التحديات التي تواجه مجالس المحافظات بما يضمن تمكين المجتمعات المحلية من تحديد احتياجاتها واولوياتها التنموية وتعزيز مشاركتها في صنع القرار التنموي وبالتالي دورها في تحقيق التنمية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

5. تضمين الاثر المالي للقانون المعدل لقانون ضريبة الدخل وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي ومعالجة التجنب الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بالاضافة الى تطوير الادارة الضريبية.

6. الترويج للفرص الاستثمارية في المحافظات من خلال مشروع الخارطة الاستثمارية للمملكة بهدف جذب وتوطين الاستثمارات في مختلف محافظات

المملكة وبما يؤدي الى تحسين مستويات التشغيل والتخفيف من حدة الفقر وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين.

7. الالتزام بالإصلاح المالي والاقتصادي ومراعاة الأبعاد الاجتماعية لهذه الاصلاحات وتأثيرها على المواطنين، مع التأكيد على اهمية هذه الإصلاحات في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والضبط التدريجي لاوضاع المالية العامة.

8. متابعة تنفيذ مشاريع التحول الالكتروني في المؤسسات والدوائر الحكومية لضمان تنفيذ خطة التحول الرقمي وبما يؤدي الى تحسين نوعية وجودة الخدمات الحكومية وانجاز المعاملات بيسر وسهولة والذي بدوره يسهم في تحفيز الاستثمار وتطوير بيئة الاعمال.

9. تنفيذ العديد من البرامج والمشروعات التي تهدف إلى زيادة مساهمة الدخل السياحي في الناتج المحلّي الإجمالي وتعزيز حضور المملكة على خارطة السياحة الإقليمية والعالمية، وتقديم منتجات وخدمات سياحية ذات تنافسية عالية بما في ذلك السياحة العلاجية.

10. الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية والبرامج والخطط المرتبطة بها ضمن اطر زمنية محددة بما يضمن الارتقاء بمستوى التعليم بما في ذلك التعليم المهني وذلك من خلال تطوير منظومة متكاملة تشمل البيئة المدرسية والطالب والمعلّم والمنهج اضافة الى التوسع في إدخال

التقنيات الحديثة في التعليم العالي واعتماد منصات التعليم المفتوحة، والانتقال من دعم البحث العلمي التقليدي إلى دعم البحث والتطوير والابتكار من خلال إنشاء الحاضنات التقنية ومسرّعات الأعمال.

11. مراجعة الاستراتيجية الوطنية للطاقة بهدف الاستمرار بتنويع مصادر وأشكال الطاقة وتعزيز الاعتماد على المصادر المحلية في خليط الطاقة الكلي بما يضمن أمن التزوّد بالطّاقة والحفاظ على ديمومته، اضافة الى الاستمرار في اجراءات تحرير السوق النفطي وفتحه للمنافسة والسماح للشركات التسويقية باستيراد المشتقات النفطية وفقاً لحاجة السوق.

12. تطوير قطاع النقل العام وتوفير بيئة ملائمة تراعي معايير المحافظة على البيئة وتسهم في تخفيف الأعباء المرورية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.

13. متابعة العمل على اجراءات تخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفو للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية وحماية مصادر المياه من الاعتداءات، ومواصلة تنفيذ البرامج الهادفة الى تحقيق الأمن المائي.

14. ايلاء المزيد من الاهتمام بالصناعات المحلية من خلال تشجيعها للتحول الى استخدام الغاز الطبيعي لمساعدتها على تخفيض الكلف التشغيلية لمصانعها وتعزيز تنافسيتها وتحسين ربحيتها وبما يمكنها من زيادة صادراتها والدخول

لاسواق جديدة، اضافة الى العمل على تبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الأوروبي لمساعدة الصناعة المحلية في الاستفادة من اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ في الاتحاد الأوروبي بما يؤدي الى زيادة حجم صادراتها الى السوق الاوروبية.

15. استمرار العمل على اعادة هيكلة الوزارات والمؤسسات الرسمية والدوائر الحكومية بهدف رفع كفاءتها وفاعلية ادائها وضبط وترشيد نفقاتها، والاستمرار بتنفيذ مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والادوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وذلك لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة.

16. تعزيز سياسة الاعتماد على الموارد الذاتية في تغطية الانفاق العام، مع العمل على تحسين انتاجية وكفاءة الانفاق العام واضفاء المزيد من الشفافية على هذا الانفاق بما يضمن تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.

17. استكمال تنفيذ ما تبقى من المشاريع التنموية الممولة من المنحة الخليجية.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أما تقديرات النفقات والإيرادات في مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2019 فقد استندت إلى الفرضيات والإجراءات المالية التالية:-

اولاً: رصد المخصصات المالية اللازمة لما يلي:

1- تنفيذ اولويات برنامج عمل الحكومة في موازنات الوزارات والدوائر الحكومية المعنية والتي من ابرزها مشروع برنامج خدمة وطن و مشروع برنامج توفير فرص عمل لائقة ومنتجة للاردنيين و دعم النقل المدرسي و دعم تشغيل خطوط النقل الحضري و مشروع ترويج الصادرات و مشروع دعم وتنشيط السياحة و مشاريع الحكومة الالكترونية

2- الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين.

3- الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.

4- تغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي.

5- الموازنات الرأسمالية للمحافظات ونفقات ادامة عمل مجالس المحافظات.

6- مشاريع التحول الالكتروني.

7- المعونة النقدية لتغطية كلفة زيادة عدد الاسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية.

8- المعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية وتغطية كلفة التوسع في مظلة التأمين الصحي تمهيداً للوصول الى التأمين الصحي الشامل.

9- تنفيذ المشروعات الكبرى في قطاع النقل مثل مشروع الطريق الصحراوي، والمباشرة بطرح عطاءات مشاريع حافلات التردد السريع ، وسكة حديد العقبة، وميناء معان البري.

10- تنمية وتطوير البلديات ودعم الجامعات الرسمية.

11- تغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية والتي لم يتم التمكن من تسديدها خلال عام 2018 وابرزها المعالجات الطبية لغير المؤمنين صحيا ومتأخرات الطاقة والكهرباء لبعض الاجهزة الحكومية.

12-المشاريع الاستراتيجية ذات الاولوية في قطاعات التربية والتعليم والصحة والتطوير الاداري والنقل والتشغيل واعتبار هذه الاولويات معايير للقياس عند وضع الموازنات.

13-المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية.

14-قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لضمان الإستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي.

ثانياً: اتخاذ الاجراءات التالية لضبط الانفاق العام وتعزيز الايرادات:

1- الاستمرار بضبط وترشيد الانفاق العام ولاسيما نفقات المحروقات والكهرباء والمياه وبند السفر، وكذلك وقف شراء السيارات والاثاث.

2- نقل موازنات (29) وحدة وهيئة حكومية مستقلة من قانون موازنات الوحدات الحكومية الى قانون الموازنة العامة بهدف ضبط وترشيد الانفاق العام وتعزيز الشفافية وآليات الرقابة على الوحدات الحكومية باخضاعها الى نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية.

3- مواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.

4- الاستمرار في الحفاظ على التوازن التشغيلي لشركة الكهرباء الوطنية.

5- مواصلة تنفيذ المشاريع التنموية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.

6- تعزيز الاجراءات الهادفة الى تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والإعداد لمتطلبات تطبيق نظام الفوترة من خلال نظام حاسوبي متكامل في كافة أنحاء المملكة.

7- حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المقدرة في الموازنة العامة.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

لقد بُنيت تقديرات مشروع قانون موازنة عام 2019 استناداً إلى عدد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التالية:

1- يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (2.3%) لعام 2019 و(2.5%) لعام 2020 و(2.7%) لعام 2021. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة (4.8%) لعام 2019 و(5.0%) لعام 2020 و (5.2%) لعام 2021 على التوالي.

2- بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو (2.3%) في عامي 2019 و2020 ونحو (2.5%) لعام 2021.

3- بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 نحو (8.6%) لتنخفض هذه النسبة إلى (7.7%) في عام 2020 ثم إلى (6.9%) في عام 2021.

واستنادا إلى هذه الفرضيات، فقد جاءت تقديرات موازنة عام 2019 كما يلي:

1- يتوقع أن تبلغ الإيرادات المحلية في عام 2019 حوالي 8010 مليون دينار مسجلة نمواً عن مستواها المعاد تقديره لعام 2018 بنحو 1035 مليون دينار أو ما نسبته 14.8%. وقد جاء هذا النمو نتيجة لنمو الإيرادات الضريبية بنحو 723 مليون دينار او ما نسبته 15.9% ونمو الإيرادات غير الضريبية بنحو 312 مليون دينار او ما نسبته 12.9%، وقد تضمن النمو في الايرادات المحلية لعام 2019 الاخذ بعين الاعتبار نسبة النمو الاقتصادي المتوقع بالأسعار الجارية خلال العام القادم والبالغة 4.8%، اضافة الى الاثر المالي المترتب على اقرار قانون ضريبة الدخل ونقل عدد من الوحدات الحكومية الى الموازنة العامة، اضافة الى اثر الإجراءات المتعلقة بضبط النفقات وتعزيز الايرادات، بما في ذلك تسوية القضايا المالية المستحقة للحكومة والعالقة في العديد من الدوائر التحصيلية.

وقد توزعت الايرادات المحلية على النحو التالي:

- الايرادات الضريبية بمبلغ 5273 مليون دينار، منها:
  - ضريبة الدخل بمبلغ 1188 مليون دينار.
  - ضريبة المبيعات بمبلغ 3610 مليون دينار.
  - الجمارك بمبلغ 365 مليون دينار.
  - ضريبة بيع العقار بمبلغ 110 مليون دينار.

- الايرادات غير الضريبية بمبلغ 2737 مليون دينار.

2- **المنح الخارجية:** قُدرت المنح الخارجية لعام 2019 بنحو 600 مليون دينار مقابل 915 مليون دينار في عام 2018، موزعة بواقع 113 مليون دينار من المنحة الخليجية و71 مليون دينار مخرجات قمة مكة، و416 مليون دينار من الدول المانحة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان والتقدير للدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية على دعمها ومساعدتها المستمرة للاردن.

وبناء على ما سبق، قدرت الإيرادات العامة لعام 2019 بمبلغ 8610 مليون دينار مقارنة مع 7890 مليون دينار معاد تقديرها لعام 2018 بزيادة مقدارها 720 مليون دينار أو ما نسبته 9.1%.

3- **النفقات الجارية:** قدرت النفقات الجارية لعام 2019 بنحو 8013 مليون دينار مسجلة ارتفاعا بنحو 257 مليون دينار أو ما نسبته 3.3% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2018، وقد تركزت في النفقات التالية:

- رواتب الجهاز المدني بمبلغ 1602 مليون دينار.
- مخصصات الجهاز العسكري بمبلغ 1458 مليون دينار.
- جهاز الامن والسلامة العامة بمبلغ 1187 مليون دينار.
- التقاعد المدني والعسكري بمبلغ 1370 مليون دينار.
- فوائد الدين العام بمبلغ 1030 مليون دينار.
- النفقات التشغيلية بمبلغ 373 مليون دينار.
- الدعم بما فيه الدعم النقدي ودعم الاعلاف بمبلغ 175 مليون دينار.
- المعالجات الطبية بمبلغ 125 مليون دينار.
- تسديد التزامات سابقة بمبلغ 200 مليون دينار.

وتشكل هذه النفقات نحو 94.0% من اجمالي النفقات الجارية.

4- **النفقات الرأسمالية:** قدرت النفقات الرأسمالية لعام 2019 بنحو 1242 مليون دينار بزيادة مقدارها 180 مليون دينار او ما نسبته 16.9% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2018، لترتفع حصتها من النفقات العامة الى نحو 13.4% مقابل 11.7% في عام 2018.

كما تضمن مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2019 البرامج والمشاريع والاجراءات التي سيكون لها تأثيراً ايجابياً على حياة المواطنين خلال فترة تنفيذ الموازنة وفي السنوات اللاحقة، حيث تم رصد المخصصات المالية لتنفيذ أولويات

برنامج عمل الحكومة، كما تم زيادة مخصصات الموازنات الرأسمالية للمحافظات لتصل الى 300 مليون دينار او ما نسبته 24% من إجمالي النفقات الرأسمالية لعام 2019، وزيادة مخصصات دعم البلديات لتصل الى 195 مليون دينار او ما نسبته 16.0%.

وتجدر الاشارة الى ان الانفاق الراسمالي لا يقتصر فقط على المشاريع الراسمالية المتضمنة في مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية حيث يتم تنفيذ العديد من المشاريع الراسمالية من خلال البلديات والمؤسسات العامة الاخرى ومشاريع الشراكة ما بين القطاع العام والخاص.

وضمن هذا الاطار، تؤكد الحكومة على اهمية تعزيز الثقة بين القطاعين العام والخاص، حيث تأخذ الحكومة على عاتقها ايجاد بيئة مناسبة ومحفزة للاستثمار ومكافحة للفساد، تدفع القطاع الخاص للقيام بدوره المناط به في التنمية والتطوير. كما تؤكد الحكومة على اهمية مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المساهمة في تحفيز دور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية في المملكة، بحيث تتحقق الاستفادة من الخبرة والمعرفة الفنية والتقنية الحديثة في إنشاء المشاريع وإدارتها.

وأما بخصوص التوزيع القطاعي للنفقات الرأسمالية في عام 2019 فقد تركزت في مشاريع التنمية المحلية بنسبة 18.2% والتعليم بنسبة 14.7% والطرق بنسبة

12.9% والصحة بنسبة 9.2% والامن والدفاع بنسبة 8.7% والمياه بنسبة 6.3% والنقل بنسبة 4.2% والطاقة بنسبة 2.8%. وقد شكلت المشاريع الممولة من المنحة الخليجية ما مقداره 113 مليون دينار أو ما نسبته 9.1% من إجمالي النفقات الرأسماليـــة.

5- **عجز الموازنة العامة:** وازاء ما تقدم من تطورات على صعيد النفقات والايرادات، يتوقع أن يبلغ عجز الموازنة بعد المنح الخارجية في عام 2019 نحو 646 مليون دينار أو ما نسبته 2.0% من الناتـــج المحـلي الإجمالي مقابل 2.7% من الناتج في عـــام 2018، ويتوقع أن يواصل هذا العجز انخفاضه ليصل الى نحو 585 مليون دينار أو ما نسبته 1.8% من الناتج في عام 2020، والى 456 مليون دينار او ما نسبته 1.3% في عام 2021. أما العجز قبل المنح، فيتوقع أن يصل إلى ما نسبته 4.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ما نسبته 5.8% من الناتج في عام 2018، ويتوقع أن يواصل هذا العجز انخفاضه لتصل نسبته للناتج إلى 3.5% في عام 2020 و2.8% في عام 2021.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

أما فيما يتعلق بتقديرات مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2019 فكانت على النحو التالي:

1. إجمالي الإيرادات: قدر مجموع الإيرادات للوحدات الحكومية لعام 2019 بنحو 1388 مليون دينار مقابل 1123 مليون دينار معاد تقديره في عام 2018، وقد شكل الدعم الحكومي في عام 2018 من هذه الإيرادات حوالي 30 مليون دينار والمنح الخارجية نحو 56 مليون دينار. وتجدر الاشارة الى انه تم نقل موازنات 29 وحدة وهيئة حكومية مستقلة من قانون موازنات الوحدات الحكومية الى قانون الموازنة العامة بهدف ضبط وترشيد الانفاق العام وتعزيز الشفافية وآليات الرقابة على الوحدات الحكومية باخضاعها الى نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية.

وقد تم تعيين مراقبين ماليين في الوحدات الحكومية التي تم نقل موازناتها الى قانون الموازنة العامة، الامر الذي من شأنه فرض مزيد من الرقابة على المؤسسات والوحدات الحكومية ضمن سياسة ضبط الانفاق الحكومي.

وفي هذا السياق ارجو ان اؤكد على ان الحكومة ماضية في السير نحو إعادة هيكلة المؤسسات العامة بهدف رفع كفاءة وفاعلية الجهاز الحكومي وإلغاء الازدواجية في المهام، وتوحيد المرجعيات والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

2. **إجمالي النفقات:** قدر إجمالي النفقات للوحدات الحكومية في عام 2019 بنحو 1500 مليون دينار موزعـــاً بواقـــع 1003 مليون دينار للنفقات الجارية و497 مليون دينار للنفقات الرأسمالية، وذلك مقارنة مع إجمالي نفقات بلغ 1442 مليون دينار معاد تقديره لعام 2018، وبذلك يبلغ الارتفاع المسجل في إجمالـــي النفقات لعـــام 2019 حوالي 58 مليـون دينـــار أو ما نسبته 4.0% عن مستواه المعاد تقديره في عام 2018. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة النفقات الجاريـــة بمقدار 51 مليون دينار أو ما نسبته 5.3% وارتفاع النفقات الرأسمالية بمقـدار 8 مليون دينار أو ما نسبته 1.6%.

وأما بخصوص التوزيع القطاعي للنفقات الرأسمالية للوحدات الحكومية في عام 2019 فقد تركزت في مشاريع المياه بنسبة 56.1% والمناطق التنموية والاستثمار بنسبة 22.0% والطاقة بنسبة 12.7% والسياحة بنسبة 3.3%.

وترتيباً على ما تقدم، قدر صافي العجز قبل التمويل لجميع الوحدات الحكومية في عام 2019 بحوالي 112 مليون دينار مقابل 319 مليون دينار معاد تقديره في عام 2018.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

عملا بمبدأ الشفافية والوضوح والمساءلة ، وتجسيدا للتعاون المثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فان الحكومة ستواصل العمل على نشر تقارير شهرية تتضمن البيانات المتعلقة بأداء المالية العامة وتطورات الدين العام الداخلي والخارجي وتزويد مجلسكم الكريم بهذه التقارير .

وضمن هذا الاطار، فيسرني أن أشير الى ان الاردن قد احتل المرتبة الاولى على مستوى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا والمرتبة 24 من بين الدول المشاركة البالغ عددها 115 دولة وفقا لمؤشر الموازنة المفتوحة الذي أجرته منظمة شراكة الموازنة الدولية. وقد جاء هذا التقدم بفعل التطورات والتحسينات على اجراءات اعداد الموازنة العامة وتفاصيل ونوعية البيانات والمعلومات الواردة في وثائق الموازنة والتقارير الصادرة ذات العلاقة.

وفي اطار تعزيز الشفافية في إجراءات طرح العطاءات الحكومية سيتم البدء في مطلع عام 2019 بالعمل بمشروع الشراء الالكتروني الذي سيسهم في توفير فرص المنافسة المتساوية ما بين المناقصين، علاوة على رفع كفاءة وفاعلية العمل في قطاع المشتريات الحكومية وتسهيل وتسريع وتيرته، وبما يسهم في تحقيق وفورات مالية على الخزينة.

سعادة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

يظهر مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2019 تحقق عدد من المؤشرات الايجابية التي تعزز تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وتجسد مبدأ الاعتماد على الذات ولعل من ابرزها نسبة تغطية الإيرادات المحلية لكامل النفقات الجارية في عام 2019، على ان تواصل هذه النسبة ارتفاعها التدريجي في عامي 2020 و 2021 بحيث تغطي الإيرادات المحلية كامل النفقات الجارية وجزءا من النفقات الرأسمالية. كما يتوقع ان ترتفع نسبة تغطية الايرادات المحلية لاجمالي النفقات لتصل الى نحو 86.5% في عام 2019، على ان تواصل ارتفاعها التدريجي لتصل الى 90.2% في عام 2021.

وهذا يقدم اشارات واضحة على ان الاقتصاد الوطني سيخطو خطوات حثيثة نحو مرحلة النمو الصحي الذي يرتكز على الموارد المحلية في تلبية المطالب والاحتياجات.

ولا بد هنا من التاكيد على ان تحقيق ذلك يتطلب حشد الطاقات الذاتية والقدرات الوطنية واتخاذ القرارات المناسبة، واستمرار الجهود لتصويب الاوضاع الاقتصادية والمالية، وبما يمكننا من التعامل مع الظروف والمستجدات.

وفي الختام فإن الحكومة واذ تضع امام مجلسكم الكريم مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2019 فانها لعلى ثقة كبيرة بان ترسيخ التعاون مع مجلسكم الموقر من خلال الحوار البناء والهادف سيمكننا من تحقيق تطلعاتنا وطموحاتنا والسير في تحقيق ما نصبو اليه من حياة كريمة للمواطن الاردني وتحقيق ما فيه مصلحة الوطن في ظل قيادة حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وزيـــر المـاليـــة

د. عزالدين كناكرية

وزارة المالية
دائرة الموازنة العامة

فهـــرس الجـــــداول

رقم الجدول	البيـــــــــــــــان	رقم الصفحة
1	خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية 2019	1
2	خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2017-2021	2
3	خلاصة النفقات الجارية للجهاز المدني للسنوات 2017-2021	3
4	خلاصة التصنيف الاقتصادي للنفقات الرأسمالية للسنوات 2017-2021	5
5	الدين الداخلي/موازنة عامـــة ومؤسسات مستقلة للسنوات 2016-2018	6
6	الرصيد القائم للـدين الخارجـي / موازنة ومكفول وفقـــاً للجهـات المقرضـــة للسنوات 2016-2018	7
7	الخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2019	8
8	الخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية للسنوات 2017-2021	9

جدول رقم (1)

خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية 2019

(بالالف دينار)

البيـــــــان	المبلغ	البيـــــــان	المبلغ
النفقـــــات		**الإيـــــرادات**	
النفقـات الجـــارية	8,012,939	الإيـرادات المحلـــية	8,009,926
الجـــهاز المدنـــي	2,243,921	الإيـرادات الضريـبية	5,273,347
الجـــهاز العسكري	1,458,000	الإيرادات غير الضريبية	2,736,579
جـــهاز الأمن والسلامة العامة	1,186,555		
النفقات الاخرى	3,124,463	المنـــح الخـــارجية	600,000
التقاعد والتعويضات	1,370,000		
فوائد الدين العام	1,030,000		
الدعم بما فيه الدعم النقدي ودعم الاعلاف	175,000		
دعم الوحدات الحكومية	21,463		
المعالجات الطبية	125,000		
دعم الجامعات الأردنية الحكومية	72,000		
المعونة النفطية المتعثرة	131,000		
تسديد التزامات سابقة	200,000		
النفقـات الرأسـمالية	1,242,558		
مشاريع مستمرة	243,834		
مشاريع قيد التنفيذ	731,992		
مشـــاريع جديـــدة	266,732		
مجمـــوع النفقات العامة	9,255,497	مجمـــوع الايـرادات العامة	8,609,926
		عجز الموازنة	645,571

موازنـــة التمويـــل

الاستخدامات	المبلغ	المصادر *	المبلغ
تمديد عجز الموازنة	645,571	القروض الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية	15,850
تمديد أقساط القروض الخارجية المستحقة	805,004	قروض مؤسسات دولية لدعم الموازنة	576,757
اطفاء سندات اليورو وسندات محلية بالدولار	709,000	إصدار سندات اليورو وسندات محلية بالدولار	709,000
سلف وزارة المالية لسلطة المياه	229,224	القروض الداخلية	4,983,995
تمديد أقساط القروض الداخلية المستحقة على سلطة المياه	296,803		
اطفاءات الدين الداخلي	3,600,000		
المجموع	6,285,602	المجموع	6,285,602

* تتضمن اصدار صكوك تمويل اسلامية استنادا لقانون صكوك التمويل الاسلامي رقم (30) لسنة 2012 .

جدول رقم (2)

خلاصة الموازنة العامة للسنوات 2017 - 2021

(بالألف دينار)

البيـــــان	قطعي 2017	مقدر 2018	إعادة تقدير 2018	مقدر 2019	تأشيري 2020	تأشيري 2021
الإيرادات المحلية	6,717,392	7,796,000	6,975,425	8,009,926	8,592,579	9,050,952
الإيرادات الضريبية	4,343,547	5,145,824	4,550,845	5,273,347	5,791,620	6,119,654
الإيرادات غير الضريبية	2,373,845	2,650,176	2,424,580	2,736,579	2,800,959	2,931,298
المنح الخارجية	707,880	700,000	915,000	600,000	562,000	523,000
الإيرادات العامة	7,425,272	8,496,000	7,890,425	8,609,926	8,154,579	9,573,952
النفقات الجارية	7,113,040	7,865,972	7,683,809	8,012,939	8,384,970	8,705,896
الجهاز المدني	1,984,486	2,043,472	2,003,931	2,243,921	2,278,271	2,308,094
الجهاز العسكري	1,293,000	1,428,500	1,428,500	1,458,000	1,521,500	1,572,000
جهاز الأمن والسلامة العامة	1,032,100	1,105,000	1,105,000	1,186,555	1,234,225	1,268,240
النفقات الأخرى	2,803,454	3,289,000	3,146,378	3,124,463	3,350,974	3,557,562
التقاعد والتعويضات	1,277,130	1,321,000	1,321,000	1,370,000	1,432,000	1,512,000
فوائد الدين العام	856,161	1,020,000	1,012,000	1,030,000	1,109,500	1,276,000
دعم المواد التموينية	119,199	0	0	0	0	0
شبكة الأمان الاجتماعي(الدعم النقدي لمستحقيه	0	171,000	155,000	0	0	0
دعم الأعلاف	0	20,000	20,000	0	0	0
الدعم بما فيه الدعم النقدي ودعم الأعلاف	0	0	0	175,000	175,000	175,000
دعم الوحدات الحكومية	109,963	128,000	118,378	21,463	21,474	21,562
المعالجات الطبية	91,037	100,000	100,000	125,000	125,000	100,000
دعم الجامعات الأردنية الحكومية	71,996	72,000	72,000	72,000	72,000	72,000
المعونة الفنية المتكررة	91,196	101,000	101,000	131,000	166,000	201,000
تسديد التزامات سابقة	186,772	356,000	247,000	200,000	250,000	200,000
النفقات الرأسمالية	1,060,202	1,153,371	1,020,091	1,242,558	1,354,718	1,323,937
النفقات العامة	8,173,242	9,019,343	8,703,900	9,255,497	9,739,688	10,029,833
العجز / الوفر بعد المنح	747,970-	523,343-	813,475-	645,571-	585,109-	455,881-
نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي	2.6 %-	1.7 %-	2.7 %-	2.0 %-	1.8 %-	1.3 %-
العجز / الوفر قبل المنح	1,455,850-	1,223,343-	1,728,475-	1,245,571-	1,147,109-	978,881-
نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي	5.0 %-	4.1 %-	5.8 %-	4.0 %-	3.5 %-	2.8 %-
موازنة التمويل						
المصـــــــــادر						
القروض الخارجية لتمويل مشاريع رأسمالية	679	2,760	2,510	15,850	41,600	43,600
قروض مؤسسات دولية لدعم الموازنة	565,030	784,059	824,335	576,757	319,050	177,250
إصدار سندات اليورو وسندات محلية بالدولار	1,418,000	0	496,300	709,000	886,250	815,350
أخرى	82,512	0	0	0	0	0
القروض الداخلية	3,455,970	4,278,636	3,980,411	4,983,995	3,814,979	3,147,189
المجموع	5,522,191	5,035,455	5,303,556	6,285,602	5,061,879	4,183,389
الإستخـــــــــدامات						
تسديد عجز الموازنة	747,970	523,343	813,475	645,571	585,109	455,881
اطفاءات الدين الداخلي	3,985,000	3,140,000	3,140,000	3,600,000	2,625,000	2,212,978
تسديد اقساط القروض الخارجية المستحقة	709,221	820,391	820,391	805,004	552,176	352,365
إطفاء سندات دين البنك المركزي	80,000	80,000	80,000	0	0	0
اطفاء سندات اليورو وسندات محلية بالدولار	0	0	0	709,000	886,250	815,350
صافي وزارة المالية لسلطة المياه	0	262,087	240,056	229,224	214,959	202,265
تسديد اقساط القروض الداخلية المستحقة على سلطة المياه	0	209,634	209,634	296,803	198,385	144,550
المجموع	5,522,191	5,035,455	5,303,556	6,285,602	5,061,879	4,183,389

جدول رقم (3)

خلاصة النفقات الجارية للجهاز المدني للسنوات 2017 - 2021

(بالدينار)

المجموعة الرئيسية للميزانية	البند	البيـــان	قطعي 2017	مقدر 2018	إعادة تقدير 2018	مقدر 2019	تقديري 2020	تقديري 2021
21		تعويضات العاملين						
2111		الرواتب والأجور والعلاوات						
	101	الموظفون المدنيون	83,329,209	74,472,000	72,574,000	70,972,350	69,890,900	69,290,250
	102	الموظفون غير المدنيين	325,742,903	334,151,000	329,818,000	350,834,150	354,375,500	357,735,000
	103	الموظفون بطرق شاذة	17,056,925	19,511,000	17,583,000	27,434,800	27,839,300	28,214,500
	104	أجور العمال	0	0	0	10,000	10,000	10,000
	105	علاوة غلاء المعيشة التلقيمية	299,277,602	308,925,000	306,120,000	348,190,850	355,026,800	359,591,600
	106	علاوة غلاء المعيشة العائلية	20,733,695	22,168,000	21,384,000	26,762,500	26,429,500	27,268,150
	108	العلاوة الفنية	0	0	0	32,000	33,000	34,000
	110	علاوة العمل الاضافي	20,752,744	21,835,000	21,398,000	22,476,000	22,476,000	22,476,000
	111	العلاوة الاضافية	375,852,997	386,323,000	383,172,000	417,836,000	423,129,700	431,122,300
	112	علاوات اخرى	32,910,891	34,207,000	33,598,000	45,028,900	45,669,900	46,251,900
	113	علاوة النقل	10,965,347	12,539,000	11,834,000	14,789,500	15,100,000	15,333,500
	114	بدل تنقلات	8,105,828	8,947,000	8,690,000	10,277,500	10,500,000	10,735,000
	115	علاوة الميدان	1,457,836	1,802,000	1,568,500	1,763,000	1,774,500	1,785,500
	116	بدلات الموظفين	90,414,528	92,076,000	89,456,000	72,481,000	72,481,000	72,481,000
	120	الموظفون بطرق	28,128,153	38,069,000	36,941,000	52,623,500	56,358,000	59,468,300
	المجموع		1,312,698,837	1,322,506,000	1,303,634,000	1,460,462,000	1,466,871,000	1,501,777,000
2121		مساهمات الضمان الاجتماعي						
	301	الضمان الاجتماعي	112,790,774	121,512,000	120,978,000	141,588,000	144,044,000	146,366,000
	المجموع		112,790,774	121,312,000	120,978,000	141,588,000	144,044,000	146,366,000
	المجموع		1,385,489,301	1,444,030,000	1,424,602,000	1,602,070,000	1,626,915,000	1,648,143,000
22		استخدام السلع والخدمات						
2211		استخدام السلع والخدمات						
	201	الايجارات	15,567,706	18,350,000	16,384,500	20,153,150	20,243,150	20,343,150
	202	خدمات الاتصالات	4,026,002	4,619,000	4,139,500	6,245,000	6,268,000	6,299,000
	203	الماء	6,117,162	5,588,000	5,396,000	6,691,000	6,733,000	6,734,000
	204	الكهرباء	31,595,915	31,671,000	30,961,000	45,547,000	46,991,000	46,942,000
	205	المحروقات	13,788,084	15,089,000	13,258,500	16,062,350	16,271,350	16,270,350
	206	صيانة الآلات والآلات وتوازرها	6,758,870	7,662,150	6,851,500	8,126,500	8,341,500	8,341,500
	207	صيانة السيارات والآليات وتوازرها	3,539,756	4,135,500	3,749,500	4,238,500	4,278,500	4,273,500
	208	صيانة وإصلاحات الأبنية وتوازرها	1,149,934	1,251,000	1,142,750	1,334,500	1,330,000	1,330,000
	209	قرطاسية ومطبوعات وتوازر مكتبية	12,123,887	15,369,000	12,515,500	15,492,000	15,198,000	15,198,000
	210	مواد وخامات - (مطابخ، مدرسية، طبية، الخ)	105,316,168	114,202,000	113,439,000	123,804,000	126,874,500	126,874,500
	211	تنظيفات وتوازرها - منها طرد الحشرات	5,239,358	5,696,000	5,410,000	7,270,500	7,334,500	7,341,500
	212	التأمين	3,553,391	3,335,840	2,939,740	3,877,500	3,609,500	3,609,500
	213	السفر في المهمات الرسمية	3,140,121	3,866,500	3,685,100	3,879,500	3,773,500	3,773,500
	214	مصروفات متنوعة وخدمات	109,724,466	115,398,000	110,974,400	111,798,000	116,992,000	121,992,000
	المجموع		319,639,798	348,233,640	330,680,000	373,169,500	383,168,500	388,119,500
25		الإعانات						
2511		الإعانات لمؤسسات عامة						
	304	إعانات المؤسسات العامة غير المالية	98,519,560	108,948,000	108,698,000	124,007,000	126,157,000	128,157,000
	المجموع		98,519,560	108,948,000	108,698,000	124,007,000	126,157,000	128,157,000
2521		الإعانات لمؤسسات خاصة						
	315	إعانات المؤسسات الخاصة غير المالية	1,818,413	2,500,000	2,000,000	1,790,000	2,000,000	2,000,000
	المجموع		1,818,413	2,500,000	2,000,000	1,790,000	2,000,000	2,000,000
2541		اعانة عمل مجالس المحافظات						
	350	اعانة عمل مجالس المحافظات	0	2,900,000	2,900,000	3,000,000	3,000,000	3,000,000
	المجموع		0	2,900,000	2,900,000	3,000,000	3,000,000	3,000,000
27		المنافع الاجتماعية						
2721		مساعدات اجتماعية						
	319	مساعدات اجتماعية	20,878,694	23,975,000	23,700,000	28,828,000	28,828,000	28,728,000
	المجموع		20,878,694	23,975,000	23,700,000	28,828,000	28,828,000	28,728,000

جدول رقم (3)

خلاصة النفقات الجارية للجهاز المدني للسنوات 2017 - 2021

(بالدينار)

المجموعة الرئيسية للمجموعة	البند	البيـــان	فعلي 2017	مقدر 2018	إعادة تقدير 2018	مقدر 2019	تقديري 2020	تقديري 2021
28		نفقات أخرى						
2821		نفقات أخرى جارية						
	302	المساهمات	3,241,472	3,498,000	3,478,000	6,486,000	5,739,000	5,739,000
	303	الهبات العينية والتبرعات الخيرية	19,980,247	22,839,400	20,413,400	21,773,000	22,162,000	22,162,000
	305	مدفوعات لغير الموظفين	4,590,055	5,586,260	5,284,600	13,049,500	12,048,500	12,048,500
	306	رديات إيرادات لسنوات سابقة	35,329,896	47,650,000	47,150,000	35,022,000	35,022,000	35,022,000
		المجموع	63,141,670	79,571,660	76,326,000	76,330,500	74,971,500	74,971,500
31		أصول غير مالية						
3112		أجهزة وآليات ومعدات						
	402	أجهزة وآلات ومعدات	752,061	1,032,900	795,000	1,476,000	841,000	686,000
		المجموع	752,061	1,032,900	795,000	1,476,000	841,000	686,000
		المجموع	752,061	1,032,900	795,000	1,476,000	841,000	686,000
		مخصصات أخرى	34,345,731	34,290,000	34,290,000	34,290,000	34,290,000	34,290,000
		المجموع الكلي	1,984,489,218	2,040,472,000	2,003,931,000	2,040,821,000	2,016,371,000	2,008,994,000

جدول رقم (4)

خلاصة التصنيف الاقتصادي للنفقات الرأسمالية للسنوات 2017 - 2021

(بالألف دينار)

المجموعة الرئيسية/ المجموعة	المادة	البيـــــــان	أنجز 2017	مقدر 2018	إعادة تقدير 2018	مقدر 2019	تأشيري 2020	تأشيري 2021
21		تعويضات العاملين						
2111		الرواتب والأجور والعلاوات						
	501	رواتب	5,367	3,393	3,166	3,691	3,935	3,936
	502	اجور	3,548	3,880	3,748	3,728	3,434	3,434
المجموع			8,915	7,273	6,940	7,398	7,369	7,370
22		استخدام السلع والخدمات						
2211		استخدام السلع والخدمات						
	510	صيانة و اصلاحات المباني و المرافق	27,233	26,663	19,557	50,997	49,633	52,320
	512	نفقات عامة و تشغيل	126,404	197,862	176,643	204,966	200,678	171,273
المجموع			153,637	223,526	196,200	255,963	250,311	223,593
25		الإعانات						
2511		الإعانات لمؤسسات عامة						
	520	إعانات المؤسسات العامة غير المالية / رأسمالية	226,452	232,003	231,603	261,458	260,841	261,141
المجموع			226,452	232,003	231,603	261,458	260,841	261,141
26		الدعم / المنح						
2632		الدعم لوحدات حكومية عامة / رأسمالية						
	509	الدعم لوحدات حكومية عامة / رأسمالية	26,658	51,922	35,467	8,568	7,700	7,300
المجموع			26,658	51,922	35,467	8,568	7,700	7,300
28		نفقات أخرى						
2822		نفقات أخرى رأسمالية						
	504	دراسات وأبحاث واستشارات	33,352	28,819	25,211	22,151	15,655	13,553
المجموع			33,352	28,819	25,211	22,151	15,655	13,553
31		اصول غير مالية						
3111		مباني و انشاءات						
	508	أشغال وانشاءات	367,083	407,479	336,644	499,142	523,667	528,295
	513	مباني	293	1,000	900	815	1,441	1,350
3112		أجهزة وآليات ومعدات						
	505	معدات وآلات وأجهزة	168,036	122,808	117,693	95,944	98,295	81,432
	506	مركبات وآليات	24,235	17,162	16,970	17,819	15,665	15,640
3113		اصول ثابتة اخرى						
	511	تجهيز وتأثيث	3,652	7,667	7,552	7,429	8,888	8,834
3122		مخزونات						
	503	مواد ولوازم	18,732	21,488	21,237	30,395	30,788	30,050
3141		أراضي						
	507	أراضي	39,157	32,435	23,875	35,700	33,889	45,380
المجموع			621,188	610,029	524,671	687,043	812,843	810,980
المجموع الكلي			1,060,202	1,153,371	1,030,091	1,342,568	1,364,718	1,323,937

جدول رقم (5)

الدين الداخلي / موازنة عامة ومؤسسات مستقلة

للسنوات 2016 - 2018

(بالمليون دينار)

البيان	السنة		
	2016	2017	ايلول 2018
الدين الداخلي للحكومة المركزية (موازنة)			
اجمالي الدين الداخلي (موازنة)	13,175	12,547	13,842
سندات وأذونات خزينة	12,723	12,194	13,565
قروض وسلف وتسهيلات	452	353	277
اجمالي الودائع لدى البنوك	1,816	1,506	1,160
ودائع وزارة المالية	87-	208-	602-
ودائع الوزارات الأخرى والدوائر الحكومية	1,903	1,714	1,762
صافي الدين الداخلي (موازنة)	11,359	11,041	12,682
الدين الداخلي للمؤسسات العامة المستقلة (مكفول)			
اجمالي الدين الداخلي (مكفول)	2,619	2,855	2,920
سندات واستاد قرض	533	658	611
قروض وسلف	2,086	2,198	2,309
اجمالي الودائع لدى البنوك	197	328	242
صافي الدين الداخلي للمؤسسات العامة المستقلة (مكفول)	2,422	2,528	2,678
اجمالي الدين الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)	15,794	15,402	16,762
اجمالي الودائع لدى البنوك (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)	2,013	1,834	1,402
صافي الدين الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)	13,781	13,569	15,360

جدول رقم (6)

الرصيد القائم للدين الخارجي / موازنة ومكفول

وفقاً للجهات المقرضة للسنوات 2016 - 2018

(بالالف دينار)

البيان		السنة		
		2016	2017	اليورو 2018
الرصيد القائم للدين العام الخارجي / موازنة				
1	اليابان	714,310	794,721	748,018
2	المانيا	233,529	335,005	336,127
3	الولايات المتحدة الامريكية	83,175	46,901	41,793
4	فرنسا	415,066	567,061	551,450
5	ايطاليا	44,834	51,240	49,458
6	اسبانيا	28,819	30,911	29,894
7	الصين	42,684	43,970	40,475
8	كوريا الجنوبية	118,226	132,576	130,115
9	ايران	11,984	11,984	11,984
10	الدنمارك	1,257	1,098	899
11	سويسرا	2,297	6,427	6,068
12	بلجيكا	742	633	611
13	الكويت	135,374	128,213	122,499
14	المملكة العربية السعودية	95,956	88,377	80,798
15	الامارات العربية المتحدة	28,286	24,162	21,806
16	البنك الدولي	1,312,450	1,326,735	1,608,605
17	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	206,875	196,672	185,174
18	بنك الاستثمار الاوروبي	76,223	75,747	85,494
19	صندوق النقد العربي	191,756	203,071	132,262
20	البنك الاسلامي للتنمية	48,960	44,076	37,498
21	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	5,636	4,842	7,015
22	صندوق منظمة الاوبك	6,559	6,780	5,983
23	بنك نوردك للاستثمار	2,490	1,870	1,143
24	صندوق النقد الدولي	1,137,432	901,417	643,859
25	المجموعة الاقتصادية الاوروبية	1,075	988	840
26	سندات اليورو بوندز	3,727,500	4,792,500	4,792,500
27	سندات محلية بالدولار الامريكي	816,500	1,171,500	1,171,500
28	المفوضية الاوروبية	134,714	238,421	230,131
29	البنك الاوروبي لاعادة البناء والتنمية	0	245	900
المجموع		9,594,409	11,228,143	11,074,899
الرصيد القائم للدين العام الخارجي المكفول				
1	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	311,224	309,725	299,648
2	بنك الاستثمار العربي الأردني	24,850	12,425	0
3	بنك القاهرة عمان	5,325	0	0
4	كابيتال بنك	4,260	0	0
5	البنك الاوروبي لإعادة البناء والتنمية	4,875	7,554	8,797
6	قروض مؤسسة الانماء الدولي (البنك الدولي)	6,138	5,456	4,774
7	قروض البنك الإسلامي للتنمية	27,106	26,020	23,060
8	القروض العراقية	722	722	722
9	قرض المؤسسة الدولية الإسلامية للتمويل	71,000	68,966	71,000
10	البنك الاسلامي الأردني	85,200	42,600	9,907
11	القروض الكويتية	101,044	97,115	92,318
12	السندات	30,885	20,590	15,443
13	القروض السعودية	31,958	47,839	53,384
المجموع		704,587	639,012	579,053
الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)		10,298,996	11,867,155	11,653,952

جدول رقم (7)

الخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2019

(بالدينار)

المبلغ	البيان	العبلغ	البيان
	الإيرادات		النفقات
1,213,387,000	ايرادات بيع السلع والخدمات	1,003,305,000	النفقات الجارية
76,213,000	ايرادات دخل الملكية	292,422,000	تعويضات العاملين
12,823,000	الايرادات المختلفة	513,150,000	استخدام السلع والخدمات
30,028,000	دعم حكومي	176,186,000	فوائد القروض الداخلية والخارجية
55,925,000	المنح الخارجية	21,547,000	النفقات الأخرى
		496,968,000	النفقات الراسمالية
		369,125,000	تمويل داخلي *
		8,565,000	دعم حكومي
		63,353,000	قروض خارجية
		55,925,000	منح خارجية
1,388,376,000	مجموع الايرادات	1,500,273,000	مجموع النفقات
111,897,000	صافي العجز قبل التمويل		

موازنة التمويل المجمعة

المبلغ	المصادر **	المبلغ	الاستخدامات
176,767,000	مجموع الوفر قبل التمويل	288,664,000	مجموع العجز قبل التمويل
63,353,000	القروض الخارجية لتمويل مشاريع راسمالية	415,320,000	تسديد أقساط القروض الداخلية المستحقة
408,189,000	مسحوبات القروض الداخلية	42,833,000	تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة
345,895,000	استخدام احتياطيات لتسديد التزامات	30,154,000	تمويل فائض الوحدات الحكومية للخزينة
236,620,000	أخرى	453,012,000	احتياطيات لتسديد التزامات
		841,000	أخرى
1,230,824,000	المجموع	1,230,824,000	المجموع

* تشمل النفقات الرأسمالية الممولة من الإيرادات الذاتية وأو الاحتياطيات وأو القروض الداخلية

** تتضمن إصدار صكوك تمويل إسلامية إستنادا لقانون صكوك التمويل الإسلامي رقم (30) لسنة 2012

جدول رقم (8)

الخلاصة المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية للسنوات 2017 - 2021

(بالدينار)

البيـــــــــان		الفعلي 2017	مقدر 2018	اعادة تقدير* 2018	مقدر 2019	تأشيري 2020	تأشيري 2021
الإيـــــــــرادات							
111	الضرائب على الدخل والأرباح	4,960,688	5,000,000	5,000,000	5,000,000	5,000,000	5,000,000
114	الضرائب على السلع والخدمات	2,350,623	2,620,000	2,620,000	2,620,000	2,620,000	2,620,000
131	السلع الخدمية	29,713,889	55,035,000	38,350,000	55,935,000	57,625,000	57,625,000
133	دعم حكومي	136,820,975	191,336,000	153,845,000	30,038,000	29,174,000	28,662,000
141	ايرادات دخل الملكية	86,616,114	91,819,000	78,638,000	78,213,000	77,905,000	76,354,000
142	ايرادات بيع السلع والخدمات	1,240,847,749	1,309,031,000	1,154,548,000	1,213,387,000	1,176,584,000	1,168,460,000
145	الايرادات المختلفة	10,055,684	9,993,000	7,819,000	5,203,000	5,457,000	5,600,000
مجموع الإيرادات		1,491,165,700	1,663,914,000	1,440,500,000	1,388,376,000	1,353,365,000	1,343,811,000
النفقـــــــــات							
النفقات الجارية							
211	الرواتب والأجور والعلاوات	362,335,844	383,676,000	372,542,800	365,408,000	270,124,000	274,879,000
212	مساهمات الضمان الاجتماعي	33,554,001	37,127,000	36,386,000	37,014,000	27,747,000	28,471,000
221	استخدام السلع والخدمات	486,015,807	626,857,000	607,358,000	613,150,000	560,388,000	562,700,000
241	الفوائد الخارجية	22,823,850	27,078,000	25,740,000	25,241,000	27,053,000	27,078,000
242	الفوائد الداخلية	141,823,610	163,176,000	161,798,000	150,945,000	131,856,000	117,975,000
261	الاعانات لمؤسسات عامة غير مالية	3,785,297	3,318,000	3,293,000	1,375,000	1,375,000	1,375,000
271	المنافع والتعويضات	5,440,280	4,885,000	4,830,000	4,221,000	4,377,000	4,378,000
282	نفقات اخرى متنوعة	20,875,192	22,181,000	20,817,600	16,122,000	16,530,000	16,634,000
311	اصول ثابتة	508,218	585,000	397,000	829,000	804,000	804,000
مجموع النفقات الجارية		1,077,964,099	1,168,899,000	1,122,960,400	1,003,305,000	1,039,354,000	1,033,296,000
النفقات الرأسمالية							
302001	رأسمالية - تمويل داخلي	384,680,502	458,570,000	421,958,300	389,135,000	369,208,000	383,103,000
302002	رأسمالية - دعم حكومي	26,035,005	61,822,000	35,467,000	8,565,000	7,700,000	7,300,000
303	رأسمالية - قروض خارجية	59,588,689	78,060,000	76,255,000	63,353,000	54,000,000	50,100,000
304	رأسمالية - منح	29,713,889	55,035,000	38,350,000	55,935,000	57,625,000	57,625,000
مجموع النفقات الرأسمالية		500,018,085	645,577,000	552,040,300	496,988,000	488,533,000	497,628,000
اجمالي النفقات		1,577,982,184	1,812,238,000	1,675,000,700	1,500,273,000	1,527,887,000	1,530,823,000
صافي العجز/ الوفر قبل التمويل		86,816,484-	148,322,000-	234,500,700-	111,897,000-	174,522,000-	187,012,000-
موازنة التمويـــــــل المجمعة							
الاستخدامات							
5113001	تسديد العجز قبل التمويل	287,190,994	360,700,000	476,834,000	288,664,000	340,821,000	364,823,000
5111001	تسديد أقساط القروض الداخلية المتعاقدة	814,782,687	421,691,000	279,970,000	415,320,000	341,831,000	418,353,000
5111002	تسديد أقساط القروض الخارجية المتعاقدة	61,272,647	106,681,000	112,772,000	42,833,000	42,183,000	43,419,000
5114001	تمويل الفرق للوحدات الحكومية الفائزة	184,147,021	139,819,000	119,878,600	30,154,000	31,845,000	29,685,000
5114002	تمويل دعم حكومي غير مصروف للخزينة	4,002,376	0	5,681,600	0	0	0
5119004	ربيات ايرادات سنوات سابقة وأخرى	718,939	0	0	0	0	0
5119007	احتياطيات لتسديد التزامات	326,521,400	406,796,000	365,372,785	463,012,000	547,274,000	645,405,000
5119008	تسديد التزامات	141,476,886	228,000	82,627,500	0	0	0
5119012	تورية واردات الموانئ والوحدات الحكومية	4,091,876	0	0	0	0	0
5119014	التزامات غير مسددة	6,630,648	3,238,000	5,889,967	0	0	0
5119015	سلف	6,688,594	0	7,988,594	0	0	0
5119999	اخرى	83,325,800	976,000	980,800	841,000	851,000	891,000
مجموع الاستخدامات		1,919,811,867	1,439,086,000	1,426,495,846	1,230,824,000	1,304,395,000	1,499,546,000
المصـــــــادر							
4113001	وفر الموازنة قبل التمويل	190,374,510	212,379,000	242,033,300	176,767,000	166,099,000	177,811,000
4111001	القروض الخارجية لتمويل مشاريع راسمالية	112,058,651	78,060,000	76,365,000	63,353,000	54,000,000	50,100,000
4111002	مسحوبات القروض الداخلية	1,072,948,027	511,883,000	521,179,000	408,189,000	409,320,000	417,490,000
4119004	استخدام احتياطيات لتسديد التزامات	435,387,962	362,686,000	325,521,400	345,885,000	463,012,000	547,274,000
4119007	ايرادات وربيات نفقات سنوات سابقة	8,739,347	0	420,000	0	0	0
4119008	مطلوبات غير مسددة	19,798,313	1,664,000	5,358,467	0	0	0
4119009	سلف وزارة المالية	82,500,000	262,057,000	240,658,000	229,234,000	214,969,000	202,285,000
4119010	سلف مستحقة	0	0	7,790,679	0	0	0
4119999	اخرى	6,015,257	10,238,000	7,270,000	7,396,000	8,105,000	4,606,000
مجموع المصادر		1,919,811,867	1,439,086,000	1,426,495,846	1,230,824,000	1,304,395,000	1,499,546,000
العجز/ الوفر بعد التمويل		0	0	0	0	0	0

* اعادة التقدير لعام 2018 وما قبلها تشمل الوحدات الحكومية التي تم نقلها الى قانون الموازنة العامة في عام 2019 والبالغ عددها (29) وحدة حكومية.